

The reason not active grammar enriches Arab أسباب عدم الإعمال في الحروف

م. سهيلة خطاف عبد الكرييم
جامعة كربلاء / كلية القانون

ملخص البحث

إن النحويين استخدموا مصطلحات عديدة للكلمة التي ليس لها عمل ومنها : (الإلغاء) و (الإهمال) و (الإبطال) و (اللغو) و (منع العمل) و (الخشوع) و (عدم الإعمال).
 إن الزيادة في اللفظ قد تكون لإثبات معنى محدد في الجملة ، لا يتحقق هذا المعنى من دونها (الزيادة)، بل قد يفهم عكسه لو لا وجود هذا الزائد، ومن ذلك : عجبت من لاشيء، فإنه لو لا وجود (لا) - وهي زائدة - لفهم معنى آخر من الجملة .
 - تبيّن أن القاعدة النحوية القائلة بأنّ الحرف لا يعمل إلا إذا اخترض بالاسم أو بالفعل قاعدة غير دقيقة فإن المختص قد لا يعمل.
 - لجوء العرب إلى الحروف غير العاملة قصدًا إلى الاختصار ، ومن هنا جاءت حروف الاستفهام ، والنفي ، والنداء ، والعطف للنيابة عن ذكر العامل وعدم تكراره .
 - مجيء غير العامل على معنى عام ظاهر - كالاستفهام ، أو النداء.....أو غيرها - وهو يحمل دلالة أخرى لا تُعرف إلا من سياق الجملة بعد تمحيصها ، فقد تأتي الجملة على صورة الاستفهام ، ولا يراد بها الاستفهام الحقيقي ، فيستفاد منها جملة من المعاني ، كالتوبيخ أو الإنكار ، أو تنبيه السامع .
 إن الزمن الدقيق لل فعل قد بيته ما لا يعمل، فالفرق الدقيق في الزمن بين الفعلين (يدھب) و(سیدھب)
 ظهر لوجود (السين) وهي غير عاملة .

Summary

The passport grammar enriches Arab that many terms used o :

The word which has no work , including :- (cancellation) and (neglect)

And (idle) and (idle) and (prevention of work) and (padding) (no business)

The increase in term of stability may be a specific meaning in the sentence can not achieved without this meaning (increase) , but may be reversed you do not understand the existence of this excess

- Show that the grammatical rule that the character does not work unless singled out by name base verb is inaccurate . the specialist may not work .
- Recourse to the letters to the Arabs is working deliberately to the shortcut and here came the letters of inquiry and denial and appeal and compassion on behalf of the Group and said it does not recur .
- Arrival of non – factor on the meaning of the apparent such Questions or appeal or other carrying a significant other does not know , but from the context of sentence after sentence scrutiny has come age question is not intended as the real question We learn several things including a number of meanings or reprehension , nobody or alert listener .

The exact time of the act has shown what does not work difference the exact time between two actions (go) and (go) back to a (will) are not working came two searches a introduction and pave abstract the most important results of the search mechanism and a list of sources and references .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، وبعد :

فقد تحدث النحويون عن العامل في النحو العربي ، وقسموه إلى فعل واسم وحرف ، وتعرضوا لقضاياها ، وهي مبنوّة في ثنايا كتبهم ، فمنذ الخليل بن أحمد ، وسيبوبيه ؛ والعامل هو المحرك للعملية النحوية ، وقد دار جدل واسع بين النحويين في هذا العامل ، ووصل الأمر ببعضهم إلى رفضه ، والمطالبة بنزعه من النحو العربي . والعامل النحووي يعمل إن تهيأت له أسباب العمل ، ولا يعمل إن

عرض له ما يصرفه عن هذا العمل ، والأسباب التي تصرفه كثيرة ، نشرها النحويون متفرقة في بطون كتبهم ، فكان أحد دوافع اختياري لهذا البحث (أسباب عدم الإعمال) هو أن هذه القضية المهمة لم تجمع في كتاب أو بحث ، فاردت – بعون الله – أن يكون هذا البحث محاولة لجمع شتات هذا الموضوع ، ودراسته ، وكشف ما فيه من خفايا ، فهذه الدراسة ستكون لقضية جديرة بالبحث ، هي "أسباب عدم الإعمال" . أما الإعمال والعامل والعمل ، فقد شغل بها الباحثون المحدثون ، وأشبعوها دراسة وبحثاً وتفصيلاً ، ومن الدراسات التي بحثت في ذلك ما يأتي :

- 1- العوامل النحوية ، لعبد اللطيف سرحان . رسالة دكتوراه غير منشورة (كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر) .
 - 2- المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف . نشر دار المعارف بمصر (بلا تاريخ) .
 - 3- العامل النحوي بين مؤيدین ومعارضین ودوره في التحليل اللغوي ، للدكتور خليل اللغوي ، الدكتور خليل احمد عمايره ، (بلا نشر ولا تاريخ) .
 - 4- نظرية العامل ودراسة التراكيب ، للمنصف عاشور . بحث منشور في حولية كلية الآداب بمنوبة – جامعة تونس سنة 1992م ، ص 55 – 67 .
 - 5- غلط النحويين في التسوية بين العامل وعلامة الإعراب ، لمصطفى جواد . منشور في مجلة (لغة العربية) ، الجزء الخامس من السنة السابعة عن شهر أيار (مايو) سنة 1929 ، ص 799 – 800 .
 - 6- العاملية بين التقعيد والتقييد ، بقلم عبد الرحمن بودرع . منشور في مجلة الفيصل ، العدد 133 ، رجب سنة 1408 هـ ، الموافق لشهر يوليول وآذار سنة 1988م ، ص 38 – 42 . وغيرها كثير يطول الكلام فيه . وكل الدراسات السابقة لم تتعرض إلى ما لا يعمل في اللغة العربية ، لذا أغنى هذا البحث بالكلمات التي جاءت في العربية ولم تعمل في غيرها – لا في اللفظ ولا في محل – وهذه الكلمات مستعملة في التعبير والكتابة ، وذلك إيماناً مني بأهمية هذا الموضوع ، وحاجة الدرس النحوي إليه ، علامة على وجود دوافع أخرى منها :
 - أ- جمع ما لا يعمل من الحروف في بحث واحد ، لعله يسد فراغاً في المكتبة العربية .
 - ب- الكشف عن أن الحروف غير العاملة في اللغة العربية لم تنشأ خطأ أو مصادفةً ، بل جاءت في التعبير العربي قصدًا لأغراض لغوية ، ومعانٍ بلاغية .
 - ج- توضيح عدم جمود النحو العربي . وأن هناك أسباباً قد تغير مجرى الكلمة ، فتصبح معطلة عن العمل بعد أن كانت عاملة ، وهذا ناتج عن سبب من الأسباب ، كزوال الاختصاص ، أو عدم استيفاء الشروط أو ضعف العامل .. أو غيرها . وسيكون منهجي في هذا البحث استقرائيًّا ، وصفيًّا استنتاجيًّا .
- وقد جاء البحث على النحو التالي :
- * المقدمة : بينت فيها أهمية البحث : والقضية التي سيدرسها ، وأسباب اختياره ، والمنهج المتبع فيه .
 - * التمهيد : ذكرت فيه – بإنجاز – تعريف العامل عند النحويين .
 - * المبحث الأول : بينت فيه (ما أتفق على عدم إعماله) ، وهو الحروف .
 - * المبحث الثاني : بينت فيه (أسباب عدم الإعمال) .
 - * الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .
 - * المصادر والمراجع : وضعت قائمة بكل المصادر والمراجع التي رجعت إليها وافتدى منها .

التمهيد

قبل الحديث عن ظاهرة (عدم الإعمال في الحروف) ، لا بد من تمهد موجز نعرف فيه بالعامل .
تعريف العامل :
لم يرد تعريف للعامل عند أوائل النحويين ، بل عُرف عند متأخرِيهِم ، وهو أن هذا العامل هو الأساس للحكم الإعرابي على الكلمة ،
ومن تعريف النحويين له :

- عَرَفَهُ الشَّرِيفُ الْجَرْجَانِيُّ بِأَنَّهُ "مَا أَوْجَبَ كُونَ آخِرَ الْكَلْمَةِ عَلَى وَجْهِ مُخْصُوصٍ مِنِ الْإِعْرَابِ" ⁽¹⁾
- وَعَرَفَهُ ابْنُ بَابِشَادَ – مُعْلَمًا تَسْمِيهِ بِـ (العامل) – بِقُولِهِ : "العاملُ هُوَ مَا عَمِلَ فِي غَيْرِهِ شَيْئًا مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أَوْ جَرٍ أَوْ جَزْمٍ ، عَلَى حِسْبِ اخْتِلَافِ الْعَوْاْمِلِ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَمَّا وُجِدَ مُؤْثِرًا فِي الْمَعْوَلِ عَمَلاً سُنْتِي عَامِلًا ، كَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ لَمَّا وُجِدَ مُؤْثِرًا فِي الْمَفْعُولِ أَثْرًا سُنْتِي فَاعِلًا" ⁽²⁾.
- وَعَرَفَهُ ابْنُ الْقَوَاسِ – مِبْيَانًا أَهْمَيْتِهِ فِي تَوْضِيْحِ الْمَعْانِي – بِقُولِهِ : "العاملُ مَا بِهِ يَتَحَقَّقُ الْمَعْنَى الْمَقْتَضِي لِلْإِعْرَابِ مِنِ الْفَاعِلِيَّةِ ، وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ ، وَغَيْرِهَا ، لِأَنَّهُ لَوْ قُطِعَ النَّظَرُ عَنِهِ ، لَمَّا تَحَقَّقْتِ هَذِهِ الْمَعْانِي" ⁽³⁾.
- وَعَرَفَهُ الْفَاكِهِيُّ ، فَقَالَ : "هَذِهِ الْعَامِلُ مَا أَثْرَ فِي آخِرِ الْكَلْمَةِ مِنْ اسْمٍ أَوْ فَعْلٍ أَوْ حَرْفٍ" ⁽⁴⁾.
- وَعَرَفَهُ الشَّيْخُ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ ، فَقَالَ : "العاملُ فِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ : مَا أَوْجَبَ كُونَ آخِرَ الْكَلْمَةِ مَرْفُوعًا ، أَوْ مَنْصُوبًا ، أَوْ مَجْرُورًا ، أَوْ سَاكِنًا ، نَحْوَ : جَاءَ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتَ زَيْدًا ، وَمَرَرْتَ بِزَيْدٍ" ⁽⁵⁾.

ومن خلال التعريفات السابقة نرى الارتباط قوياً بين العامل والإعراب ، والسبب أنَّ ألقاب الإعراب مشتقة من ألقاب العوامل ؛ فالرفع مشتق من رافع ، والنصب من ناصب ، والجر أو الخفض من جار وخافض ، والجزم من جازم ⁽⁶⁾.

المبحث الأول : ما أتفق على عدم إعماله وهي (الحروف) :

1- حروف التحضيض .

2- حروف التبيه .

3 - حروف الجواب .

4- حروف الصلة التي لا تجر .

5- حرف الاستفهام .

6- حرفا التفسير .

7- حرفا التنفيض .

8- الحرفان : (لو) و (لولا) .

9- الحرفان : (ما) و (لا) المهملان الداخلان على الأفعال .

10- (حتى) الابتدائية .

11- حرف التحقيق (قد) .

12- حرف الردع (كلا) .

13- اللامات .

1- حروف التحضيض :

حروف التحضيض أربعة ، قال ابن الشجري : " وأدوات التحضيض : هلاً ، وألاً ، ولولا ، ولوما " ⁽⁷⁾ ، وقال أبو حيان في التحضيض : " حروفه : ألاً ، وألاً ، ولولا ، ولوما " ⁽⁸⁾ .

حروف التحضيض غير عاملة ، ولم يذكر أحد من النحوين إعمالها ⁽⁹⁾ ، وصرّح الرمانی أنها من الهوامل ⁽¹⁰⁾ . الأصل في حروف التحضيض أن تدخل على الجملة الفعلية ⁽¹¹⁾ ، كقول الله تعالى : {لَوْلَا يَئُهَا هُنَّ رَبَّانِيُّونَ} [المائدة : 63] ، فإن بدا في اللفظ دخولها على الجملة الاسمية ، فال فعل مقدر بعدها ، قال سيبويه : " وأما ما يجوز فيه الفعل مظهراً ومضمراً ، مقدماً ومؤخراً ، ولا يستقيم أن تبتداً بعده الأسماء فـ (هلاً) و (ألاً) " ⁽¹²⁾ ، وما جاء في ذلك قول الشاعر ⁽¹³⁾ :

تَعْدُونَ عَقْرَبَثَيْبَ أَفْضَلَ مَجْدَكُمْ بْنِي ضَوَاطِرِي لَوْلَا الْكَمِيَ الْمَقْنَعَا

إذ قدر النهاة فعلاً بعد (لولا) هو (تبارزون) أو (تغلبون) أو (تقتلون) ⁽¹⁴⁾ . وإذا جاء بعد حروف التحضيض جملة اسمية دون تقدير فعل كقول الشاعر ⁽¹⁵⁾ :

وَبَيْتَ لِيلى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةِ إِلَيَّ ، فَهَلَّا نَفْسُ لِيلى شَفِيعُهَا

عَدْ من الضرورة الشعرية ⁽¹⁶⁾ ، أو من الشذوذ عن القاعدة ⁽¹⁷⁾ .

2- حروف التبيه :

1- (ها) :

تدخل (ها) التبيه على أشياء هي :

أ- اسم الإشارة : ذا وذان وذين وتنان وتنين وألاء ، ولا تلزم معها إلا إذا أريد الحضور والمسافة القريبة ، فتقول هذا وهذه وهذا وهتان وهذين وهاتين وهواء ⁽¹⁸⁾ .

ب- ضمير الرفع المنفصل إذا كان مبتدأ مخبراً عنه باسم الإشارة ، نحو: ها أنا ذا، قال تعالى: {هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ} [آل عمران: 66] ، و(ها) في مثل هذا الموضع للتبيه كما هي مع اسم الإشارة ، قال سيبويه : " تكون للتبيه بمنزلتها في: هذا " ⁽¹⁹⁾ .

ج- اسم الله تعالى (الله) عوضاً عن حرف القسم المحفوف ، وذلك نحو: ها الله لأفعلن ، وهي تختص باسم الله سبحانه ، ولا تجتمع مع الواو فلا يقال ها والله ⁽²⁰⁾ ، وهمزة لفظ الجلالة معها همزة وصل ، وقد تكون همزة قطع مثل: ها الله ⁽²¹⁾ .

د- مع (أي) في النداء للتوصيل إلى نداء ما فيه (ألا) ، قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ} [الأنفاس: 6] ، وهي لازمة هنا ، لأنها كالصلة لـ (أي) ⁽²²⁾ .

الخلاف في إعمالها :

إذا جاءت (ها) قبل الضمير نحو: ها أنا ذا ، وها هو زيد أومع (أي) (قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا} [البقرة: 104] ، فهي غير عاملة ⁽²³⁾ ، وإذا جاءت مع اسم الإشارة ، فالالأصل أن تكون غير عاملة ، قال السهيلي: " وعندی أن حرف التبيه .. وسائل حروف المعنی لا يجوز أن تعمل معانيها .. كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في (هل) ، ومعنى النفي الذي في (ما)" ⁽²⁴⁾ . وأختار هذا المذهب أبو حيان ⁽²⁵⁾ والإربلي ⁽²⁶⁾ . وهذا رد على من أعمل (ها) بناء على معناها التبيهي كالمبرد حين قال: "وتقول : هذا عبد الله قائماً ، فتنصب (قائماً) ، لأن قوله (ها) للتبيه ، فالمعنی: انتبه له فائماً ، وقال الله عز وجل : {هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ أَيَّهَا} ⁽²⁷⁾ [هود: 64] ، فإن قلت: هذا زيد قائماً ، صلح " ⁽²⁸⁾ واختار هذا المذهب ابن هشام، قال: " وناسب الحال حرف التبيه " ⁽²⁸⁾ . وتبدو حجة السهيلي أقوى من حجة غيره ، فلو أعمل كل حرف بما فيه من معنى لأعملت كل الحروف ، فكل كلمة في اللغة العربية حرفًا كانت أو اسمًا أو فعلًا لا تخلو من معنى . وإذا جاءت مع اسم الله تعالى عوضاً عن القسم ، فقد ذهب ابن الشجري وابن القواس إلى أنها

الجارة لاسم الله تعالى؛ لأنها نابت عن الواو، والواو يجر اسم الله تعالى⁽²⁹⁾ وذهب الإربلي إلى أن اسم الله مجرور بحرف قسم محفوظ، وليس بـ (ها)؛ لأنها غير عاملة عنده أبداً⁽³⁰⁾.

2- (ألا) ذهب ابن مالك إلى أنها بسيطة غير مركبة، قال : " وأمّا (ألا) المستفتح بها غير مركبة " ⁽³¹⁾ ، وأختاره أبو حيأن ، قال : " الذي اختاره أن (ألا) التبيهية حرف بسيط " ⁽³²⁾ ، راداً القول بتركيبها لأنّه على خلاف الأصل⁽³³⁾.

3- (يا) ما يأتي بعدها : إذا لم يكن بعد (يا) منادي فهي للتبيه⁽³⁴⁾ . وتدخل على الفعل والحرف⁽³⁵⁾ ، ويأتي بعدها أحد ما يلي⁽³⁶⁾ : أ- الأمر، كقوله تعالى - كما قرأ الكسائي⁽³⁷⁾ : (أَلَا يَسْجُدُوا لِللهِ) سورة النمل 25، قال سيبويه في هذا : " وأمّا (يا) فتبيه، إلا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تتبه المأمور " ⁽³⁸⁾ .

ب- الدعاء ، كقول الشاعر⁽³⁹⁾ :
 يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار
 ويجوز هنا أن يلي (يا) التبيه جملة اسمية⁽⁴⁰⁾ ، لذا قال السيوطي عند هذا البيت : " وقد يليها الجملة الاسمية " ⁽⁴¹⁾ .
 ج- التمني، ويكون بـ (ليت) ك قوله تعالى : { يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعْهُمْ } [النساء : 73] ، قوله تعالى : { يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ } [يس : 26] .
 د- رُبٌّ ، وقد عبر ابن مالك عنه بالتكليل ، قال : " وأكثر ما يليها نداء أو أمر أو تمنٌ أو تقليل " ⁽⁴²⁾ . وشاهد قول الراجز⁽⁴³⁾ :
 يَا رُبَّ سَارِ بَاتْ مَا تُوسَّدا إِذْ رَاعَ الْعَنْسَ أَوْ كَفَ الْيَدَا

4- (أنا) : بفتح الهمزة وتخفيف الميم ، حرف تبنيه بمنزلة (ألا) يكثر قبل القسم⁽⁴⁴⁾ ، ومن شواهد النحوين على استعمال (أاما) للتبيه قول الشاعر⁽⁴⁵⁾ :
 أمّا والذى أبكى وأضحك والذى
 قال ابن يعيش : " الشاهد في قوله : أمّا والذى أبكى وإدخاله (أاما) على حرف القسم كأنه يبنه المخاطب على استماع قسمه وتحقيق المقسم عليه " ⁽⁴⁶⁾ .
 3- حروف الجواب :

1- (نعم) :
 (نعم) بفتح النون والعين ، وهي اللغة المشهورة ، وبفتح النون وكسر العين (نعم) ، وهي لغة ، وفيها لغة ثالثة ، وهي كسر النون والعين (نعم)⁽⁴⁷⁾ .
 أحجاز السهيلي وابن عصفور أن تقع (نعم) موقع (بلى) إذا جاءت بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير⁽⁴⁸⁾ ، واستشهد بقول الشاعر⁽⁴⁹⁾ :

أليس الليل يجمع أُمّ عُمرو
 وإيانا فذاك بنا تداني
 نَعَمْ ، وأرى الْهَلَالَ كَمَا ترَاه
 ويعلوها النهار كما علاني
 قال أبو حيأن : " فليس نصاً في أن التقرير يُجاب بـ (نعم) " ⁽⁵⁰⁾ ، ورأى الملاقي أن كل واحد منهما يقع مكان الآخر⁽⁵¹⁾ .
 2- (بلى) : من الحروف التي لا تعمل ، قال الرمانى : " وهي من الحروف الهوامل " ⁽⁵²⁾ . تختص (بلى) بالمعنى ، فلا تقع إلا بعد نفي في اللفظ أو المعنى⁽⁵³⁾ ، وتفيد إبطال هذا النفي سواء أكان مجردًا من الاستفهام كقوله تعالى: { زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبَعَّدُوا فُلْ بَلَى
 وَرَبِّي } [التغابن : 7] ، أم مقرؤنا بالاستفهام ؟ حقيراً كان ، نحو : أليس زيد بقائم ؟ أو توبيخاً ، كقوله تعالى: { أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى } [الزخرف : 80] ، أو تقريرياً ، كقوله تعالى { أَلَسْتُ بِرِّبِّكُمْ قَالُوا بَلَى } [الأعراف : 172].

3- (جيئ) : بكسر الراء وفتحها⁽⁵⁴⁾ ، والكسر أشهر⁽⁵⁵⁾ لمكان الياء فيها⁽⁵⁶⁾ . اختلف النحوين في (جيئ) ، هل هي حرف بمعنى (نعم) ؟ أو اسم بمعنى (حقاً) ؟ : فذهب الرمانى إلى أنها حرف بمعنى نعم⁽⁵⁷⁾ ، وهي عند الرضي حرف يقيم مقام الجملة القسمية فإذا قلت: جيئ لأفعلن، كأنك تقول: نعم والله لأفعلن، وأنكر أن تكون اسمًا بمعنى (حقاً)⁽⁵⁸⁾ ، وأليه ذهب ابن مالك مستشهاداً بقول الراجز⁽⁵⁹⁾ :

قالْتُ أرَاكَ هارِبًا للجور
 مِنْ هَذَةِ السُّلْطَانِ ، قَالَتْ : جَيْرٌ
 وَعَلَّ لَهَا بِقُولِهِ : " لَانْ كُلْ مَوْضِعٍ وَقَعَتْ فِيهِ (جيئ) يَصْلِحُ أَنْ يَوْقَعَ فِيهِ (نعم) ، وَلَيْسَ كُلْ مَوْضِعٍ وَقَعَتْ فِيهِ (جيئ) يَصْلِحُ أَنْ يَوْقَعَ فِيهِ (حقاً) .

4- (إي) :

بكسر الهمزة وسكون الياء ، حرف جواب غير عامل . وهي عند النحويين تفارق (نعم) في أنها لا تقع إلا قبل القسم ، و(نعم) تكون مع القسم وغيره ، قال أبو حيyan⁽⁶⁰⁾: "إي" : كلمة تتقدم القسم ، كقوله تعالى
{إي وَرَبِّي} [يونس : 53].

5- (أجل) :

حرف جواب مثل (نعم) تكون جواباً في تصديق الخبر ولتحقق الطلب⁽⁶¹⁾. كقول الشاعر :
ولو كُنْتَ تُعْطِي حِينَ شُسْأَلْ سَامِحَتْ لَكَ النَّفْسُ وَاحْلُوكَ كُلُّ خَلِيلٍ
أَجَلْ لَا ، وَلَكُنْ أَنْتَ أَشَمُّ مَنْ مَشَى وَأَنْقَلَ مَنْ صَمَّأَ ذَاتَ صَلَيلٍ

6- (جل) :

لا تكون إلا حرف جواب بمعنى (نعم) ولا تعمل شيئاً ، قال المالقي : "اعلم أن (جل) ليس لها في كلام العرب إلا معنى الجواب خاصة ، يقول القائل : هل قام زيد؟ فنقول في الجواب : جل ، ومعناها نعم"⁽⁶²⁾ ، وهي قليلة الاستعمال⁽⁶³⁾.

7- (بجل) :

تكون حرف جواب بمعنى (نعم) ، قال أبو حيyan : "وَأَمَا (بَجَلْ) الْحَرْفِيَّةُ فِيمَعْنِي (نعم) ، وَتَقْعِدُ فِي الْطَّلَبِ وَالْخَبَرِ"⁽⁶⁴⁾ ،
وقال: "حروف الجواب : أجل وبجل ونعم وبلى وإي"⁽⁶⁵⁾.

8- (إن) :

تُعدُّ (إن) من حروف الجواب الستة ، قال ابن الحاجب : "حروف الجواب : نعم ، وبلى ، وإي ، وأجل ، جير ، وإن"⁽⁶⁶⁾ .
ورأى سيبويه أن (إن) بمنزلة (أجل) ، قال الشاعر :

ح يَلْمَنْتَنِي وَأَلَوْ مُهَمَّةَ
كَ وَقَدْ كَبَرْتَ فَقَلْتُ : إِنَّهُ⁽⁶⁷⁾

4- حروف الصلة التي لا تجر:

1- (أن) :

جاء هذا الحرف زائداً في كلام العرب في الموضع آلاتية :
أ- بعد (لما) التوفيقية⁽⁶⁸⁾ ، وقال المبرد: "وتقع (أن) زائدة .. كقولك : لما أن جاء ذهبت .. فإن حذفت لم تخل بالمعنى "⁽⁶⁹⁾ .
وك قوله تعالى : {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ} [يوسف : 96].
ب- بين القسم وبين (لو) ، كقول الشاعر⁽⁷⁰⁾ :
فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

ج- وتزداد بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر⁽⁷¹⁾ :

وَيَوْمًا تَوَافَّنَا بِوجِهٍ مَقْسِمٍ كَانْ ظَبِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

د- وقد تزداد بعد (إذا) ، كقول الشاعر⁽⁷²⁾ .

معاطى يَدِي فِي لَجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٌ فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ

2- (لا) :

مواضع زياتها :

أ- تزداد بعد الواو العاطفة ، المسبوقة ببني أو بنهي ، فتأتي للتوكيد ، كقول الله تعالى :
{فَقَاتَنَا مِنْ شَافِعِينَ * وَلَا صَدِيقِ حَمِيمٍ} [الشعراء : 100 - 101] ، وقوله تعالى : {مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَجِيرَةً وَلَا سَائِبَةً وَلَا وَصِيلَةً وَلَا حَامِ} [المائدة : 103] ، فـ (لا) زائدة لأن الواو تشرك بين المتعاطفين في النفي والنفي ، كما تشرك بينهما في الإثبات⁽⁷³⁾ .

ب- وتزداد بعد (أن) المصدرية الناصبة لل فعل المضارع ، قال سيبويه : "وَأَمَا (لا) ف تكون كـ (ما) في التوكيد واللغو ، قال الله عز وجل : {إِنَّلِلَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ} [الحديد : 29] ، أي لأن يعلم "⁽⁷⁴⁾ .

ج- وقد تزداد بعد الجازم ، كقول الله تعالى "إِلَّا تَصْنُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ" [التوبه : 40] ، وقوله تعالى : {إِلَّا تَقْعُلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ} [الأنفال : 73] ، فالزيادة ليس معناها هنا أن الحرف الزائد لا معنى له ، دخوله كخروجه ، بل الزيادة هنا في اللفظ لوصول عمل ما قبل الحرف الزائد إلى ما بعده ، لكن وظيفة الزائد من حيث المعنى باقية ، ولا يمكن حذفه لثلا يختل المعنى⁽⁷⁵⁾ .

3-(ما) :

تزداد ما في مواضع :

أ- تزداد قياساً بين الشروط وأداته⁽⁷⁶⁾ ، كقوله تعالى : {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَؤْتُ} [النساء : 78] ، وقول الأعشى⁽⁷⁷⁾ :
فَإِنَّمَا تَرِينِي وَلِي لَمَةٍ

بـ وترزad بين الجار والمجرور ، كقوله تعالى : {فِيمَا نَفْضُهُمْ مِيَّأَقُهُمْ } [النساء : 155]، وقوله تعالى : {عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ تَائِمِينَ} [78] (المؤمنون : 40)، قال الفراء : " والمعنى فبنقضهم و عن قليل "

جـ وترزad بين المبتدأ وخبره ، كقوله تعالى : {جُذْدٌ مَا هَاتَّالكَ } [ص : 11]، قال الزجاج : " (ما) لغو ، المعنى : جند هنالك مهزوم من الأحزاب " [79] ، وقوله تعالى : {وَقَلِيلٌ مَا هُمْ } [ص : 24]، والمعنى : قليل هم [80].

5- حرف الاستفهام :

أولاً – الهمزة :

1- دخولها على الحروف تتبعها على أصالتها في التصدير [81] فمن ذلك : دخولها على حروف العطف (الواو والفاء وثم) ، ومن شواهد ذلك قوله تعالى : {أَوْكُلُمَا عَاهَدُوا} [البقرة : 100]، وقوله تعالى : {أَفَمِنْ أَهْلُ الْفَرْيِ } [الأعراف : 97] وقوله سبحانه : {أَثْمَ إِذَا مَا وَقَعَ} [يونس : 51].

2- دخولها على (لم) [82] ، كقوله تعالى : {أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظَّلَّ} [الفرقان : 45]. ثانياً – (هل) :

1- عدم دخولها على المبني بخلاف الهمزة التي يمكن أن يكون فيها ذلك [83] ، كقوله تعالى : {أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ } [الشرح : 1].

2- إثنانها في الجملة ، والجملة تدل على الأمر ، كقوله تعالى : {فَهَلْ أَئْتُمْ مُنْتَهُونَ} [91] (المائدة : 91)، قال العكري عند هذه الآية : " لفظه استفهام ، ومعناه الأمر ، أي : انتهوا" [84].

3- لا تتقسم على حروف العطف (الواو والفاء وثم) بخلاف الهمزة [85] و لكنها تأتي بعد العاطف ، كقوله تعالى : {فَهَلْ يُهَلِّكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ} [35] (الأحقاف : 35).

4- أنها لا تدخل على (إن) بخلاف الهمزة [86] ، كقوله تعالى : {إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ} [يوسف : 90].

5- عدم دخولها على الشرط ويكون ذا في الهمزة [87] كقوله تعالى : {أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ} [الأنبياء : 34].

6- حرف التفسير :

أولاً - (آن) :

اشترط النحوين شروطاً ، كي تكون (آن مفسرة) ، هي :

أـ أن يكون الفعل الذي تفسره ، وتعبر عنه ، في معنى القول وليس بلفظه [88].

بـ الآ يتصل بـ (آن) المفسرة شيء من صلة الفعل الذي تفسره لأنها عند ذلك ستكون من جملته ولا تكون تفسيراً له وهذا ما دعا ابن هشام إلى اشتراط عدم دخول الجار عليها لأنها ستكون مصدرية [89].

جـ أن يكون ما قبلها كلاماً تماماً وفسر هذا ابن يعيش بأنها وما بعدها ، جملة مفسرة جملة قبلها واستشهد بقوله تعالى : {وَنَادَيَاهُ أَنْ يَأْرِاهُمْ} [الصفات : 104]، فقال : " (آن) فيه بمعنى (أي) لأن النساء قول : (ناديهما) " [90].

دـ آن تتأخر عنها جملة ، فلا يجوز : ذكرت عسجاً آن ذهباً ، على معنى : أي ذهب وهنا يجب الإitan بـ (أي) لا (آن) أو يترك حرف التفسير [91].

ثانياً - (أي) :

أشار النحوين إلى آن (أي) أعم من (آن) وفسروا هذا بأنها تكون في كل موضع ، فتدخل على الجملة وتدخل على المفرد وتقع بعد القول وغيره وتقع موقعها (آن) وهي تفسير لما قبلها وعبارة عنه [92] نحو : جاءني زيد أي : أبو عبد الله.

اشترط النحوين لها : أن يكون ما قبلها جملة تامة مستغنية بنفسها ، قال ابن يعيش : " (أي) لا يفسر به إلا بعد كلام مستغنٍ [93] ، وشاهدها عند النحوين قول الشاعر [94]

وترينني بالطرف أي أنت مذنبٌ وتقليني لكنَّ إياكَ لا أقلي

قوله : أي أنت مذنب ، جعله تفسيراً لقوله : ترينني بالطرف ، إذ كان معنى : ترينني بالطرف ، أي تنتظرين إلى نظره مغضب ، ولا يكون ذلك إلا عن ذنب ، فلذلك قال : أي أنت مذنب.

7- حرف التنفيس :

أولاً – (السينين) :

ذهب البصريون إلى أنه حرف مستقل بذاته ، وذهب الكوفيون إلى أنه مقطع من (سوف) [95] ، وهذا ما جعل البصريين يفرقون بينهما بأن جعلوا مدة الاستقبال مع السين أضيق منها مع سوف [96].

حرف السين حرف مهملاً غير عامل على الرغم من اختصاصه بالفعل كقوله تعالى : {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ} [النبا : 4]، قال المرادي : " حرف مهملاً يكون للتنفيس " [97] ، وقد علل الرماني عدم إعماله على الرغم من اختصاصه ، لأنَّه صيغ مع الفعل حتى صار كأحد أجزائه [98].

ثانياً – (سوف) :

من الحروف غير العاملة ، قال الرماني : " وهي من الحروف الهوامل : وهي مبنية على الفتح .. ولم تعمل وهي مختصة بالفعل لأنها صارت كأحد أجزاء بمنزلة لام المعرفة في الأسماء " [99] وقد استدل المازني على حرفيتها وعدم إعمالها بدخول اللام عليها [100] وليس هناك عامل في الفعل تدخل عليه اللام [101] ، أما أبو حيان فكان له رأي في عدم إعمال (سوف) وهو أنها لم تنقل الفعل إلا نقاً واحداً من الاشتراك إلى الاختصاص ، " فلما لم تنقل إلا نقاً واحداً لم تعمل لضعفها " [102].

8- الحرفان (لو) و (لولا) :
أولاً - (لو) :

من الحروف غير العاملة : لو⁽¹⁰³⁾ وعرفها سيبويه بقوله : " وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره⁽¹⁰⁴⁾. استعمالاتها :

1. تكون شرطية ، وهي إما أن تكون مرادفة لـ (إن)⁽¹⁰⁵⁾ ، أو غير مرادفة لها . فالمرادفة لـ (إن) لا يجزم بها ، ك قوله : { وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّتَأْتُوَنَّ كُلَّا صَادِقِينَ } [يوسف : 17]، قوله تعالى : { قَلْنَ يُقْبَلُ مِنْ أَحَدِهِمْ مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ } [آل عمران : 91].

2. أن تكون للتنبي ، بمعنى (ليت) قوله تعالى : { قَلْوَ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَتَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ } [الشعراء : 102]، أي : ليت لنا كرّة⁽¹⁰⁶⁾.

3. أن تكون حرفًا مصدرياً بمنزلة (أن) ، إلا إنها لا تتصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ود أو ما في معناها⁽¹⁰⁷⁾ قوله تعالى : { وَلَوْا لَوْ نُذْهَنُ فَيُذْهَنُونَ } [القلم : 9]. وقوله أيضًا : { يَوْمَ أَحْدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ الْفَسَنَةَ } [البقرة : 96].

4. أن تكون حرف تقليل بمنزلة (رب) في المعنى ، قوله تعالى { لَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ } [النساء : 135] ، ونحو قوله : صل ولو الفريضة⁽¹⁰⁸⁾.

ثانياً - (لولا) :

ثعد (لولا) من الحروف غير العاملة ، قال الرمانى : " وهي من الحروف الهوامل " ⁽¹⁰⁹⁾ ، وقال أبو علي الشلوبين : " و (لولا) ليست مما تعمل أصلًا⁽¹¹⁰⁾ .

9- (ما) و (لا) المهمتان الداخلتان على الأفعال :
أولاً - (ما) :

دخولها على الماضي :

إذا دخلت (ما) على الفعل الماضي بقي على معناه من الماضى⁽¹¹¹⁾ ، قوله تعالى : { مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمَرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ } [التوبه : 17].

دخولها على المضارع :

إذا دخلت (ما) على الفعل المضارع جعلته للحال ، قال سيبويه : " وأما (ما) فهي نفي قوله : هو يفعل ، إذا كان في حال الفعل ، فتقول : ما يفعل⁽¹¹²⁾ . وخالف ابن مالك في هذا ، ورأى أنها تأتي والمضارع للمستقبل قال : " والأكثرون أيضاً على أن النفي بـ (ليس) و (ما) و (إن) فرينة م خاصة للحال ، مانعة من إرادة الاستقبال ، وليس ذلك بلازم ، بل الأكثر كون المنفي بها حالاً ، ولا يمتنع كونه مستقبلاً "⁽¹¹³⁾ ، وأسئل على رأيه بقوله تعالى : { قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تَلْقاءً نَفْسِي } [يونس : 15].

ثانياً - (لا) :
دخولها على الماضي :

إذا دخلت (لا) على الفعل الماضي وجب تكرارها⁽¹¹⁴⁾ قوله تعالى : { فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَى } [القيمة : 31] ، وهذا التكرار قد يترك إذا كان المراد بالماضي الدعاء ، لأن الفعل يكون للمستقبل في المعنى .

دخولها على المضارع :

إذا دخلت (لا) النافية على الفعل المضارع لم تعمل فيه شيئاً وبقي على رفعه⁽¹¹⁵⁾ ، وصار الفعل للأستقبال ، قال سيبويه : " وتكون (لا) نفيأ لقوله (ي فعل) ولم يقع الفعل ، فتقول : لا يفعل⁽¹¹⁶⁾ ، وأجاز الأخفش أن يبقى الفعل على الحال، وتابعه ابن مالك⁽¹¹⁷⁾ . والمتتبع للآيات في القرآن الكريم يجد آيات كثيرة جاءت فيها (لا) ليست متعلقة لنفي المستقبل ، بل قد تأتي لنفي الحال ، أو بمعنى (لم) ، قوله تعالى : { قُلْ لَا أُقُولُ لَكُمْ عَنِي خَرَائِنَ اللَّهِ وَلَا أَغْلُمُ الْعَيْبَ وَلَا أُفُولُ لَكُمْ إِنِّي مُلَكٌ } [الأنعام : 50] ، وقوله تعالى : { مَا لَكُمْ لَا تَنَاصِرُونَ } [الصافات : 25] ، ولذا قال ابن فارس عن (لا) " ويكون بمعنى (لم) "⁽¹¹⁸⁾ .

10- (حتى) الابتدائية :

(حتى) في اللغة على ثلاثة أقسام : حرف جر ، وحرف عطف ، وحرف ابتداء ؛ وتسمى أحياناً : الاستئنافية⁽¹¹⁹⁾ . ففرق السيوطي بين (حتى) الابتدائية وبين (حتى) الجارة والعاطفة بقوله : " قال بعض سيوخنا : ضابط (حتى) أنها إذا وقع بعدها اسم مفرد مجرور أو مضارع منصوب فحرف جر ، واسم مرفوع أو منصوب ، فحرف عطف ، أو جملة ، فحرف ابتداء "⁽¹²⁰⁾ . وكلام السيوطي يوضح أن الجمل لا تكون إلا بعد (حتى) الابتدائية ، فيكون ذلك منهاجاً في التفريق بينها وبين الآخرين ، وقال ابن عصفور : " تكون حرف ابتداء ، فتقطع بعدها الجمل المستأنفة "⁽¹²¹⁾ .

أجمع النحويون على أن (حتى) الابتدائية حرف غير عامل ، قال ابن يعيش فيها : " وقع بعدها المبتدأ والخبر ، ولم تعمل فيها بعدها "⁽¹²²⁾ ، وقال ابن معط : " وتارة تكون غاية لا عمل لها "⁽¹²³⁾ . وقال المالقي : " هي حرف ابتداء تليها الجملة الاسمية والفعالية من غير عمل "⁽¹²⁴⁾ .

وتدخل على ما يلي :

1. الجملة الاسمية ، نحو : قام القوم حتى زيد قائم ، قال ابن يعيش : " فيقع بعدها المبتدأ والخبر .. قال جرير:

فما زالت الفتلى تمحّج بمنهاها بجدلة حتى ماء دجلة أشكُلْ

قوله : (ما) رفع بالأبتداء ، و (أشكل) الخبر "⁽¹²⁵⁾ .

2. الجملة الفعلية التي فطها مضارع ، قوله تعالى في قراءة نافع⁽¹²⁶⁾ . { وَرُلْزُلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ }

[البقرة: 214]، واشترط أن يكون هذا المضارع مرفوعاً⁽¹²⁷⁾.

11- حرف التحقيق :

: (قَدْ)

تدخل (على الماضي) – كقوله تعالى : {قَدْ أَفْخَحْ مِنْ رَكَاهَا} [الشمس: 9] ، وعلى المضارع كقوله تعالى : {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْرُثُكَ} [الأنعام: 33]. ودخوله على الماضي مشروط بتصرفة ، فلا يدخل على الأفعال غير المتصرفه ك (نعم) و (بِسْنٍ) و (عَسَى) و (لَيَسْ) ⁽¹²⁸⁾، وذلك لأن هذه الأفعال صيغ لا يقدر الزمان ، ولا يتصرفون ، فأشبهن الاسم ، وإفاده الزمان ضرورية ، لأن (قد) تقيد تقريب فعل الماضي المتصرف من الحال ، وهذا ما لا فائد فيه مع الأفعال غير المتصرفه لأنهن للحال أصلاً ، فلا موجب للتقريب بـ (قد) معهـ ⁽¹²⁹⁾ ، قال الرضي : " لأنها ليست بمعنى الماضي حتى تقرـب معناها إلى الحال " ⁽¹³⁰⁾ كما أن دخول (قد) على المضارع مشروط بتجرده من الناصب والجازم وحرف التفليس ⁽¹³¹⁾ وأن يكون مثبـتاً غير منفي ⁽¹³²⁾ ، قال الفراء معلـماً ذلك : " لأنها توكيـد ، والجـد لا يوكـد " ⁽¹³³⁾.

12- حرف الردعا :

: (كلاً)

(كلاً) حرف لا يعلم شيئاً⁽¹³⁴⁾ وهو حرف بسيط عند النحويين⁽¹³⁵⁾ وخالف في هذا ثعلب، فهو مركب عنده من (كاف) التشبيه و (لا) النافية، وإنما شدّدت اللام فيه لقوية المعنى، ولدفع توهّم بقاء الكلمتين⁽¹³⁶⁾. وأنكر أبو حيّان هذه المخالفة لأنّها دعوى لا يقوم عليها دليل⁽¹³⁷⁾. كما أنكرها المرادي⁽¹³⁸⁾.

اللامات - 13 :

اللام العاملة أقسام جارة، وجازمة، وناصبة على رأي الكوفيين، قال الزجاجي : " وعند الكوفيين اللام نفسها ناصبة للفعل " (١٣٩). واللام غير العاملة أقسام وتشمل : لام الابتداء ، ولام الجواب ، ولام التعریف .

1. لام الابتداء: قال فيها ابن جني في معرض كلامه على لام الابتداء : " واللام ليست عاملة ⁽¹⁴⁰⁾ ، وقال فيها ابن الشجري : " ولنست بعاملة " ⁽¹⁴¹⁾ قوله تعالى : {لَأَنَّمَا أَشْدُرْهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ } [الحشر : 13] ، وتشتمل لمنع ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها ⁽¹⁴²⁾ قوله تعالى : { إِنَّ رَبَّكَ لِيَحْمُمْ بَيْنَهُمْ } [النحل : 124].

2. لام الجواب :

أقسامها:

أ- لام جواب القسم : وهي لام مقتوحة غير عاملة⁽¹⁴³⁾، تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، المثبتة⁽¹⁴⁴⁾، قال المالقي: "لكن لا بد ان تكون موجبة"⁽¹⁴⁵⁾، لتدل على أن ما بعدها هو المقسم عليه، ولربطه بالقسم، كقوله تعالى : { تَالَّهُ لَذِكْرُ اللَّهِ عَلَيْنَا } [يوسف : 91].

ج - لام جواب (لولا) : إذا كان جواب (لولا) ماضياً مثبتاً، فقد أوجب الماليقي دخول اللام عليه⁽¹⁴⁷⁾ ، مستشهاداً قوله تعالى : { وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجْمَنَّاكَ } [هود : 91].

3. لام التعريف : يراد منها القصد إلى شيء معين ليعرفه المخاطب كمعرفة المتكلم به؛ فيتساوى المتكلم والمخاطب في ذلك، نحو: الغلام والجارية⁽¹⁴⁸⁾. وهي مرقة دائمةً إلا في اسم الله تعالى، ف تكون مفخمة إذا كان قبلها ضمة أو فتحة⁽¹⁴⁹⁾. وهي من الحروف التي لا تعلم، قال الروماني: " وهي حرف من الهوامل ، لأنه مع ما دخل عليه كالشيء الواحد " ⁽¹⁵⁰⁾ . وقال ابن حزم: " أم اللام التي تألف الأسماء وهو غير عاملة فما خبر من أحد هم لا التعريف " ⁽¹⁵¹⁾

أئمّة العصابة

أ- العهدية : وهي التي عهد مصوبتها بتقدم ذكره ، نحو : جاءني رجل ، فأكرمت الرجل ، أو بحضوره حسناً ، كقولك لمن سدد سهماً : القرطاس ، أو علماً⁽¹⁵²⁾ كقوله تعالى : {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} [التوبه : 40] ، قال أبو حيان : " فالعهدية قد تكون ما دخلت عليه متقدماً لفظاً كقوله تعالى : {فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ} [المزمول : 16] وحاضرها مبصراً كقولك : القرطاس ، لمن سدد سهماً أو حسنة ، إِنَّمَا فِي الْعَالَمِ نَعْلَمُ مَا شَاءَ إِنَّمَا يَنْهَا الْأَنْفُسُ} [النازعات : 16]⁽¹⁵³⁾

بـ-الجنسية : وهي التي لم يتقدم للاسم الداخلة عليه لفظ ، ولا هو حاضر مبصر ، ولا حاضر معلوم ، ويصلح أن يكون مكانها كلمة (كلـ) (١٥٤) ، قال المرادي : " وهي قسمان : أحدهما حقيقـي ؛ وهي التي لم ترد لشمول أفراد الجنس ، نحو : {إـن الإـنسـان لـفـي خـسـر } [العـصـر : ٢] . والآخر : مجازـي ، وهي التي ترد لشمول خـصـائـصـ الجنس عـلـى سـبـيلـ المـبالغـةـ : نحو : أـنتـ الرـجـلـ عـلـماـ ، أـعـ : الكـامـاـ فـ هـذـهـ الصـفـةـ وـقـاـلـ لـهـ التـكـامـاـ (١٥٥)

ج - الحضورية : وهي الظاهرة بعد اسم الإشارة كقوله تعالى : {لَا أُقْبِلُ بِهَذَا الْبَلَدِ} [البلد : 1]، وبعد (أي) في النداء ؛ نحو : يا أيها الرجل ، وبعد (إذا) الفجائية ، نحو : خرجت فإذا الأسد ، والظاهرة في : الآن ، وال الساعة ، والوقت إذا أريد به الحاضر⁽¹⁵⁶⁾ . ولخص الماليقي هذه الأنواع بقوله عن الألف واللام : "أن تكونا للحضور والوعد والجنس ... نحو : هذا الرجل ، ورأيت الرجل الذي ، رأيت . وأهلك الناس الدินار ، والدر هم "⁽¹⁵⁷⁾

المبحث الثاني : أسباب عدم العمل في العربية

- 1 عدم استيفاء الشرط .
- 2 التقديم والتأخير .
- 3 زوال الاختصاص .
- 4 ضعف العامل .
- 5 الحمل والمشابهة .
- 6 زوال الشبيهة .
- 7 الزيادة .
- 8 الفصل بين العامل والمعمول .
- 9 التخفيف بالمحذف .
- 10 التوسيط بين المتلازمين .

تمهيد

وإذ تعرفنا فيما سبق بالحروف التي ليس لها عمل ، ووقفنا على آراء النحويين في عدم إعمالها، ينتقل بنا الحديث إلى مسألة تألف ركناً هاماً في هذا البحث ، وهي الأسباب التي منعت العمل، وتفصيل ذلك على النحو التالي :

الأول : عدم استيفاء الشروط :

اشترط النحويون شرطاً لبعض العوامل ، لا تعمل إلا بتوقفها ، وإذا سقط شيء من تلك الشروط فإن العرب لا تعمل ، ومثال ذلك :

1. (ما) الحجازية ، فلا تعمل عند النحويين إلا بشروط :

أ- بقاء النفي فيها ، فلا عمل لها ، عند زوال هذا الشرط ، قال سيبويه : " وتقول : ما زيد إلا منطلق ... لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس) ⁽¹⁵⁸⁾ ، ومعنى (ليس) هو النفي .

ب- ألا تدخل عليها (إن) الزائدة ، لأن (إن) للنفي ، ودخول النفي على النفي إثبات ، وهذا ينقض شرطاً مهماً ، وهو بقاء النفي ⁽¹⁵⁹⁾ .

ج- أن يتاخر خبرها عن اسمها ، فلا عمل لها عند زوال هذا الشرط ، قال سيبويه : " فإذا قلت : ما منطلق عبد الله .. رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ⁽¹⁶⁰⁾ .

د- ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، قال ابن مالك : " والرابع : عدم تقدم معمول الخبر ، فلا عمل لها إذا تقدم ، ولم يكن ظرفاً ولا جاراً ومجوراً ، قوله : ما طعامك زيد أكل " ⁽¹⁶¹⁾ .

2. (لا) العاملة عمل (ليس) ، ولا تعمل عند النحويين إن لم تستوف شروطاً هي :

أ- تنكير معموليها ، قال سيبويه : " وقد جعلت - وليس ذلك بالأكثر - بمنزلة (ليس) ، وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا) في أنها في موضع ابتداء ، وأنها لا تعمل في معرفة " ⁽¹⁶²⁾ وقال المبرد : " ولا تعمل إلا في النكرة " ⁽¹⁶³⁾ .

ب- ألا يتقدم خبرها على اسمها ، قال ابن يعيش : " والثاني : أن يكون الاسم مقدماً على الخبر " ⁽¹⁶⁴⁾ ، وقال ابن عصفوري في خبرها: " فإن كان موجباً أو مقدماً لم تعمل نحو قوله: لا أفضل منك رجل ولا امرأة " ⁽¹⁶⁵⁾ .

ج- ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصيل ، قال المبرد : " ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه ، لأنها تجري رافعة م Grahamها ناصبة " ⁽¹⁶⁶⁾ ، فإن فصل بينهما لم تعمل .

د- ألا ينقض نفيها بـ (إلا) ⁽¹⁶⁷⁾ ، فإن انقضى لم تعمل ، نحو : لا رجل إلا قائم .

الثاني : التقديم والتأخير :

العامل ربتهما التقديم على معمولاتها ، ولا تلغى إلا بسبب ، وإذا تأخرت هذه العوامل عن المعمولات ، فإن هذا التأخير يلحق بها الضعف فيبطل عملها ، قال السبوطي نقلاً عن ابن جني في الخاطريات : " وذلك أنها لما تأخرت ضعفت ، فل تقو على حفظ نفسها " ⁽¹⁶⁸⁾ لذا نجد ثلثاً ينقل عن الكسائي والفراء إبطال عمل (إن) في مثل : إنْ فيك زيدُ راغبٌ ، بسبب التأخير وبعد قال : " وحكي الكسائي والفراء جميعاً : إنْ فيك زيدُ راغبٌ ، وقال: بطلت (إن) لما تباعدت " ⁽¹⁶⁹⁾ . ومن المواقع التي ألغى فيها العمل بسبب التقديم والتأخير : (ما) الحجازية إذا تقدم خبرها على اسمها ، قال سيبويه : " فإذا قلت : ما منطلق عبد الله .. رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً " ⁽¹⁷⁰⁾ ، معللاً ذلك بضعفها ، قال : " لم تقو حين قدمت الخبر " ⁽¹⁷¹⁾ ، وعلى السهيلي إبطال عملها عند تقدم خبرها على اسمها بأنه" ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدواً بها مخبراً عنها، إلا مع الاعتماد على ما قبلها " ⁽¹⁷²⁾

الثالث : زوال الاختصاص :

الاختصاص شرط في العمل ، فما لا يختص لا يعمل ، قال ابن السراج : " والقسم الثالث من الحروف : ما يدخل على الاسماء وعلى الأفعال ، فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ، ولا الأفعال دون الأسماء ، وما كان من الحروف بهذه الصفة ؛ فلا يعمل في اسم ولا فعل " ⁽¹⁷³⁾ وبين ابن مالك هذا الشرط في العمل ، فقال : " لأن من شرط العمل الاختصاص " ⁽¹⁷⁴⁾ ، فالحروف إذا اختصت بالدخول على الأسماء دون الأفعال عملت فيها ، وإذا اختصت بالدخول على الأفعال دون الأسماء عملت فيها ، وإذا دخلت عليهما فإنها غير عاملة فيما غالباً ، وما جاء على غير ذلك ، فعلى غير القياس ⁽¹⁷⁵⁾ . ومن الحروف التي لا تعمل لزوال الاختصاص عنها ما يلى :

1. **حروف التحضيض** ، قال ابن عصفور : " إن أدوات التحضيض يجوز فيها أن يليها الاسم في اللفظ ، ويضمر معها الفعل ، وتارة لا يضمر الفعل ، بل يكون ظاهراً فصارت مثل الحروف التي لا تختص باللفظ " ⁽¹⁷⁶⁾ ، فمجيء الاسم بعدها ، وأن في اللفظ ، جعلها غير مختصة ، يؤكد هذا أبو علي الفارسي حين قال : " (هلا) من الحروف التي يقع الفعل بعدها ، فإذا وقع بعدها اسم ، نحو: هلا زيد يقول ذاك ، ارتفع (زيد) بفعل مضمر .. وإن كان سبيل وقوع الاسم فيه ما ذكرنا ؛ فإن الحرف غير عامل في فعل ولا اسم ، وما لم يختص بالعمل في واحد منهما من الحروف ، لم يتمتع وقوع الاسم والفعل جميعاً بعده " ⁽¹⁷⁷⁾ .

2. **حروف الاستفهام** : (هل) ، و (الهمزة) ، قال ابن جني في (هل) : " الحروف التي تباشر الاسماء والأفعال جميعاً لا يجوز أن تكون عاملة ، وذلك نحو: هل زيد أخوك ؟ وهل قام زيد ؟ " ⁽¹⁷⁸⁾ . وقال الرمانى في (الهمزة): " وإنما تعلم الهمزة شيئاً ، وكانت من الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القبيلين دون الآخر " ⁽¹⁷⁹⁾ .

3. **حروف التبيه** ، قال المرادي : " (ألا) حرف يريد لثلاثة معانٍ : الأولى استفنا الكلام ، وتنبيه المخاطب ، وهي تدخل على الجملة الاسمية ، نحو: قوله تعالى: { ألا إِنْ أُولَئِكَ اللَّهُ لَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ } [يونس: 62] ، والفعالية نحو: قوله تعالى { أَلَا يَوْمٌ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ } [هود: 8] ، ، وقال المالقي عن (أاما) : " يكون معناها التبيه والاستفنا مثل (ألا) ، وذلك قوله: أما زيد قائم ، وأما قام زيد وأما إنك قائم ، فباباً الجملة الاسمية ، والفعالية ، و (إن) المكسورة " ⁽¹⁸¹⁾ .

ومع كل ما سبق نجد بعض الحروف غير عاملة على الرغم من اختصاصها بالاسم أو بالفعل؛ بسبب أنها صارت مع الكلمة التي بعدها كالجزء منها ، فتأثير الالتصاق بالكلمة أقوى من الاختصاص ، ومما أهمل لهذا السبب الحروف الآتية :

أ - **التعريف** ، فإنها تدخل على الاسم وتختص به ، فلا تدخل على الفعل ولا على الحرف ومع هذا لم تعمل، قال الرمانى :

وهي حرف من الهوامل ، وإن كان يختص الاسم ، لأنه مع مدخل عليه كالشيء الواحد ⁽¹⁸²⁾ .

ب- **السين وسوف** ، وهو حرفان مختصان بالفعل ، ومع اختصاصهما إلا أنهما لم يعملا لأنهما صارا معه كـ (أـ) مع الاسم ، قال سيبويه : " وتقول: سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة " ⁽¹⁸³⁾ ، وقال الرمانى في (سوف) : " وهي من الحروف الهوامل .. ولم تعمل وهي مختصة بالفعل ؛ لأنها صارت كأحد أجزاءه ، بمنزلة لام المعرفة في الأسماء " ⁽¹⁸⁴⁾ ، وقال ابن عصفور : " السين وسوف قد اختصت بالأفعال ، إلا أنها صارت كالجزء من الفعل " ⁽¹⁸⁵⁾ ، ودلل على كونها كالجزء من الكلمة بأنه " لا يجوز الفصل بين هذه الحروف وبين الفعل بشيء " ⁽¹⁸⁶⁾ ، وقال ابن هشام : " السين المفردة: حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال ، وينزل منه منزلة الجزء ، ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به " ⁽¹⁸⁷⁾ .

ج - **(قد)** ، قال الرمانى : " وهي من الحروف الهوامل ، وهي مختصة بالفعل ، وإنما لم تعمل فيها ؛ لأنها قد صارت كأحد أجزاءه " ⁽¹⁸⁸⁾ ، ومع أنها كأحد أجزاءه ورد الفصل بينهما بالقسم وقد ورد في الشعر ، قال المرادي : " وأعلم أن (قد) مع الفعل كجزء منه ، فلا يفصل بينهما ، بغير القسم ، كقول الشاعر " ⁽¹⁸⁹⁾ :

أحالاً قد والله أوطأت عشوة والعاشق المظلوم فيما بساري ①

إن رأي النحوين في عدم إعمال هذه الحروف - على الرغم من اختصاصها - لأنها جزء من الكلمة ، وإذا أعملت في الكلمة التي بعدها ؛ أدى ذلك إلى أن تعمل الكلمة في نفسها ، وهو ما لم يرد في النحو العربي ، قال الإربلي : " إن الحرف إذا تنزل كجزء من الكلمة لا يجوز أعماله ، لأنه يضاهي عمل الكلمة في نفسها " ⁽¹⁹⁰⁾ .

الرابع: ضعف العامل :

قد يكون ضعف العامل سبباً لعدم إعماله ، فضعفه يسبب له أحکاماً لا تكون للعامل القوي ، ومن ذلك مثلاً : عدم جواز حذفه مع إبقاء عمله ، قال السيوطي : " العامل الضعيف لا يحذف " ⁽¹⁹¹⁾ ومنه أيضاً : عدم إعماله فيما قبله ، قال السيوطي : " العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله " ⁽¹⁹²⁾ ، لكن ذلك لا يعني أن الضعف يكون ملгиًّا دائمًا ، فإنه قد يؤخذ به إذا لم يوجد غيره ، قال ابن جنّي : " ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعف أيضًا ، فإن العرب تفعل ذلك تأنيساً لك بإجازة الوجه الأضعف ، لتصح به طريقك ويرحب به خافق إذا لم تجد وجهاً غيره " ⁽¹⁹³⁾ ، مثال على ذلك :

1. (قد) لا تعمل لضعفها ، قال أبو حيان : " وأما (قد) فإنها نقلت الفعل من الإخبار إلى التوقع ، فلما لم تنقل إلا نقلًا واحدًا لم تعمل لضعفها ، ولذلك لم تدخل عليها العوامل لأنها قد نقلت نقلًا واحدًا ، فكانت العوامل لا تجد غير نقلٍ واحد ، فكان يجب أن لا تعمل " ⁽¹⁹⁴⁾ .

2. (سوف) و (السين) ، قال أبو حيان : " وكل ما نقل من هذه الحروف نقلًا واحدًا لم يفعل في الفعل شيئاً ، وهي (السين) و (سوف) و (قد) ، وذلك أن (السين) و (سوف) نقلًا الفعل من الاشتراك إلى الاختصاص فقط .. فلما لم تنقل إلا نقلًا واحدًا لم تعمل لضعفها " ⁽¹⁹⁵⁾ .

3- (أ) التعريف، لا تعمل لضعفها، قال ابن يعيش مصححاً مذهب سيبويه في أن اللام وحدها حرف التعريف: "والدليل على صحته نفوذ عمل الجار إلى ما بعد حرف التعريف، وهذا يدل على امتزاج حرف التعريف بما عرّفه، وإنما كان كذلك لفاته وضفة عن قيامه بنفسه"⁽¹⁹⁶⁾

الخامس: الحمل والمشابهة :

إذا تشابه العامل مع غير العامل في أمرٍ ما ، فإنه قد يحمل عليه ، ويأخذ حكمه في عدم الإعمال ، ولاسيما إذا قوي الشبه ، أو كان في أكثر من وجه ، قال ابن الأبي طلبيسي : " والعادة في الاستعمال أن الشيئين المختلفين إذا كانت بينهما شرارة في بعض أحوالهما ؛ فربما حمل بعضهما على بعض وذلك كثيراً في العربية "⁽¹⁹⁷⁾ ، وقال السيوطي : " رأى سيبويه العرب إذا شبّه شيئاً شيئاً فحملته على حكمه ، عادت أيضاً فحملت الآخر على حكم صاحبه ؛ تتبّألاً لها ، وتتميّلاً لمعنى الشيء بينهما "⁽¹⁹⁸⁾ ، وقال : " ليس في العربية شيئاً تضارعاً ؛ فحمل أحدهما على الآخر ، إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال "⁽¹⁹⁹⁾ ، وما جاء في هذا ما يأتي :

1- إهمال (إنْ) زائدة بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة – حملأ على (ما) النافية، قال الإبريلي : " وزيدت بعد (ما) قوله : انتظري ما إنْ جلس زيد ... وبعد (ما) الاسمية ، كقوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَانُهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَانُكُمْ فِيهِ} [الأحقاف: 26] ، لمشابهتها النافية "⁽²⁰⁰⁾ ، وعل السيوطي هذا الحمل للمشابة اللفظية ، فالنافية ، والمصدرية ، والموصولة ، كلها بلفظ واحد هو : (ما) ، قال: " زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة ، لأنهما بلفظ (ما) النافية "⁽²⁰¹⁾ .

2- إهمال (إنْ) المصدرية الناصبة للمضارع حملأ على (ما) المصدرية ، واستشهد النحويون على ذلك بقول الشاعر⁽²⁰²⁾ : أنْ تقرآن على أسماء – ويحكما - مني السلام والأَّتعلماً أحداً

قال ثعلب : " هذه لغة تشبه بـ (ما)" ⁽²⁰³⁾ .

3- إهمال (إنْ) الشرطية حملأ على (لو) ، قال ابن مالك : " وقد تهمل (إنْ) حملأ على (لو) " ⁽²⁰⁴⁾ واستشهد على ذلك بقوله تعالى – في قراءة طلحة⁽²⁰⁵⁾ {فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا} [مريم: 26] ، بسكون الياء ، وتحقيق النون فثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) مؤكدة بـ (ما)" ⁽²⁰⁶⁾ .

السادس: زوال الشَّبَهَةِ :

بعض العوامل تعمل بسبب شبهاً بما يعمل ، لكنها غير في أصلها ، قال السيوطي " قد يعمل فعل ما ليس بفعل إذا ضارعه "⁽²⁰⁷⁾ وقال : " إنما يعمل ما توفرت فيه أشباه الفعل "⁽²⁰⁸⁾ ، فإذا زال هذا الشبه الذي مكناها من العمل ، زال هذا العمل ، ومن ذلك :

أ - (ما) الحجازية فقد أعملت عمل (ليس) عند الحجازيين لشبهاً به في إفاده معنى النفي ، فإذا زال عنها النفي ، زال عنها العمل ، قال ابن الأباري : " فإن قيل : فلم بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بـ (إلا) ، قيل : لأنَّ (ما) إنما عملت لأنها أشبهاً (ليس) من جهة المعنى ، وهو النفي ، و (إلا) تبطل معنى النفي ؛ فتزول المشابة ، وإذا زالت المشابة وجَّبَ الْأَنْعَمْ "⁽²⁰⁹⁾ .

ب - (إنْ) المخففة من التقليل لا تعمل عند الكوفيين " محتجين بأن الحرف يعمل إذا كان مشيناً للفعل ، فإذا زال الشبه ؛ زال العمل " ⁽²¹⁰⁾ ، وهي بنقص أحد حروفها ، زال شبهاً بالفعل ، ولما زال عنها هذا الشبه لم تتمكن من الدخول على الفعل ⁽²¹¹⁾ .

سابعاً: الزيادة :

نأتي بعض الكلمات زائدة في الجملة العربية غير ذات عمل ، والنحويون مجمعون على أنها زيادة لفظية في الإعراب ، لكنها مراده في المعنى ، ولم تأتِ عبثاً من غير قصد ، قال السهيلي : " إنَّ اللفظ جسد ، والمعنى روح ، فهو تبع له في صحته واعتلاله والزيادة فيه ، والقصاص منه ، كما أنَّ الجسد مع الروح كذلك ، فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة أو حذف ، فإنما هو بحسب ما يكون في المعنى "⁽²¹²⁾ ، ومن هذه الزيادة ما يأتي :

1- زيادة (أنْ) ، قال سيبويه : " فاما الوجه الذي تكون فيه لغوأ ، فنحو قوله : لما إنْ جاءوا ذهبت " ⁽²¹³⁾ ، وقال المبرّد : " وتقع (أنْ) زائدة.. قوله : لما أنْ جاء ذهبت .. فإن حذفت لم تخل بالمعنى "⁽²¹⁴⁾ .

2- زيادة (إنْ) ، قال المبرّد : " تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الابتداء .. وذلك قوله ما إنْ يقوم زيد ، وما إنْ زيد منطلق " ⁽²¹⁵⁾ ، وقال الشاعر⁽²¹⁶⁾:

سَقْنَهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صِيفٍ

ومنه : ومن خريف فلم يعمدا ، وجعل (إنْ) صلة ⁽²¹⁷⁾ .

3- زيادة (ما) ، قال سيبويه : " وأما فهي نفي قوله : هو يفعل ، إذا كان في حال الفعل ، : ما يفعل .. وتكون توكيداً ولغوأ ، وذلك قوله : متى ما تأني أتاك قوله : غضبت من غيرما جرم ، وقال الله عز وجل :

{فَمَا نَضَبُهُمْ مِثْقَلُهُمْ} [النساء: 155] ، وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أنْ تجيء من العمل ، وهي توكيده للكلام " ⁽²¹⁸⁾ . وقال الفراء عند قوله تعالى : {جُنْدُ مَا هَنَالِكَ مَهْرُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ} [ص: 11] : " (ما) هنا صلة ، والعرب تجعل (ما) صلة في الموضع دخولها كخروجها فيها سواء " ⁽²¹⁹⁾ .

الثامن: الفصل بين العامل والمعمول :

الفصل في الكلام، كثير شرعاً ونثراً، وكثير من العوامل النحوية يبطل عملها بسبب الفصل بينها وبين ما ت العمل فيه ، وهذا ما جعل النحوين يشترطون في بعض العوامل عدم الفصل . ومن مواضع الفصل بين العامل وبين المعمول ، التي سببت إبطال العمل ما يأتي :

1. الفصل بين العامل وبين معموله المتقدم عليه بالاستفهام ، قال ابن جني : "نقول : زيد هل ضربته؟ وأخوك متى كلمته؟ ومعلوم أنّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله" ⁽²²⁰⁾.
2. الفصل بين (ما) الحجازية وبين ما ت العمل فيه بـ (إن) الزائدة ، قال ابن عصفور : "ألا يفصل بينها وبين الاسم بـ (إن) الزائدة" ⁽²²¹⁾.

التاسع : التخفيف بالحذف :

التحفيض بحذف أحد الحروف قد يؤثر في العامل ، فيكون سبباً في إلغاء عمله ، ومن ذلك (إن) إذا خففت بحذف أحد النونين، فأصبحت (إن)، قال الزجاجي : "فولك إن زيد لقائم .. المعنى : إن زيداً لقائم ، فلما خففت (إن) رفعت زيداً بالابتداء ، وجعلت قائمًا خبر الابتداء ، وبطل عمل إن" ⁽²²²⁾ ، وعلل هذا بأنها كانت تعمل بلفظها الكامل ، وهي بلفظها الكامل تشبه الفعل وهذا سبب إعمالها " فلما نقص بناؤها زال عملها " ⁽²²³⁾.

العاشر : التوسط بين المتلازمين :

ٌتلغى بعض العوامل إذا توسطت بين متلازمين ، ومن ذلك :

أ- (لا) قال الأزهري : " وإن وقعت (لا) بين عامل ومعمول ، كما إذا دخل عليها الخافض فإنها لا تعمل شيئاً : لأنـ (لا) لا تحول بين العامل ومعموله ، نحو : جئت بلا زاد ، و : غضبت من لا شيء ، فالجر فيها بحرف الجر" ⁽²²⁴⁾.

بـ - وبين(سوف) ومصحوبها, قوله⁽²²⁵⁾:

أقوم آل حصنِ أم نساءِ وأمأدري وسوف إدخال أدربي

فإن وقع بين الفعل ومرفوقه نحو: قام أظنّ زيدُ و: يقوم أظنّ زيدُ ، فالإلغاء جائز عند البصريين، واجب عند الكوفيين ⁽²²⁶⁾. إننا إذا دققنا النظر في أسباب عدم العمل في العربية وجدنا سرقة هذه اللغة ، فما من شيء إلا بسببه وعلة ، ولكن هذه الأسباب التي أدت إلى إلغاء العمل يجب إلا تأخذنا إلى التفكير في أن وجود ما لا يُعمل يُعد عثاً . إن ذلك لم يأت إلا لأسلوب أو معنى مقصود ، يدل على دقة هذه اللغة ، وعدم وقوفها عند قواعد جامدة ولعل البحث القادم - إن شاء الله - (المعانى المجازية المستفادة مما لا يعلم من الحروف) يكشف بعض الأسرار التي تزيل كثير من الغموض والتساؤلات لدى كثير من متذوقى هذه اللغة الخالدة ومحببها .

الخاتمة

أحمد الله وأشكر له توفيقه من خلال دراسة وتفصيل مواد هذا البحث انتهيت إلى النتائج الآتية :

- 1- إن النحوين استخدموا مصطلحات عديدة للكلمة التي ليس لها عمل ومنها : (الإلغاء) و (الإهمال) و (الإبطال) و (اللغو) و (منع العمل) و (الخشوع) و (عدم الإعمال) .
- 2- إن الزيادة في اللفظ قد تكون لإثبات معنى محدد في الجملة ، لا يتحقق هذا المعنى من دونها (الزيادة)، بل قد يفهم عكسه لولا وجود هذا الزائد ومن ذلك : عجبت من لاشيء، فإنه لولا وجود (لا) - وهي زائدة - لفهم معنى آخر من الجملة .
- 3- تبين أنَّ القاعدة النحوية القائلة بأنَّ الحرف لا يُعمل إلا إذا اختص بالاسم أو بالفعل قاعدة غير دقيقة فإن المختص قد لا يُعمل .
- 4- لجوء العرب إلى الحروف غير العاملة قصدًا إلى الاختصار ، ومن هنا جاءت حروف الاستفهام، والنفي، والنداء، والعطف للنبيابة عن ذكر العامل وعدم تكراره .
- 5- مجيء غير العامل على معنى عام ظاهر - كالاستفهام ، أو النداء.....أو غيرها - وهو يحمل دلالة أخرى لا تُعرف إلا من سياق الجملة بعد تحيصها ، فقد تأتي الجملة على صورة الاستفهام ، ولا يراد بها الاستفهام الحقيقي ، فيستفاد منها جملة من المعانى ، كالتبسيخ أو الإنكار، أو تبييه السامع . وقد ي يأتي النداء ويراد به : دعاء الله تعالى باسمه وصفاته، أو الدعاء على مالا يُرغب .
- 6- أهمية الرتبة في الإعمال ، فقد يلغى عمل العامل لتأخره أو بعده عن معموله .
- 7- إن الزمن الدقيق للفعل قد يبيّنه ما لا يُعمل، فالفرق الدقيق في الزمن بين الفعلين (يذهب) و(سيذهب) ظهر لوجود (السين) وهي غير عاملة .
- 8- اختلاف النحوين في أدق التفاصيل يدل على اهتمامهم وعаниتهم باللغة ، كاختلافهم في بساطة بعض الحروف غير العاملة وتركيبتها ، وهذا مما يخدم قضایاهم ، ويكشف لهم بعض الأسرار الخافية التي تساعدهم في إصدار الأحكام .
- 9- أن تعليقات النحوين الكثيرة تكشف عن اتجاهات فلسفية متطرفة، ومن نادى بإلاغتها قد جانب الصواب.

الهوامش

- (1) التعريفات , ص 128 .
- (2) شرح المقدمة المحسبة 2/344 .
- (3) شرح ألفية ابن معطي 1/244 .
- (4) حدود النحو للفاكهي , ص 76 .
- (5) شرح الأزهري على كتاب العوامل المائة للجرجاني , ص 73 .
- (6) ينظر : الأشباه والنظائر 1/177 .
- (7) أمالى ابن الشجري 1/425 .
- (8) الأزهية للهروي , ص 69 .
- (9) ينظر شرح الرضي على الكافية 6/215 , 216 , والأزهية , ص 165 و 169 , وشرح التسهيل لأبن مالك 4/113 , 114 , 114 , ومعنى الليبب 1/69 و 176 و 274 .
- (10) ينظر : معاني الحروف , ص 113 و 123 و 124 و 132 .
- (11) ينظر: التبيان 1/110 .
- (12) الكتاب 1/98 .
- (13) البيت لجرير في ديوانه 2/907 , والخصائص 2/45 , وشرح المفصل 2/38 , 144/8 , وبلا نسبة في معاني الحروف للرماني , ص 123 , وشرح التسهيل لابن مالك 4/114 , والصالحي , ص 168 .
- (14) ينظر: رصف المباني , ص 362 , ومغني الليبب 1/275 .
- (15) خزانة الأدب 3/60 , وشرح التسهيل 4/114 , مغني الليبب 1/74 .
- (16) ينظر : شرح الرضي على الكافية 6/216 .
- (17) ينظر: رصف المباني , ص 471 .
- (18) ينظر: شرح المفصل لأبن يعيش 8/116 .
- (19) الكتاب 2/354 .
- (20) ينظر : سر صناعة الإعراب 1/133 .
- (21) ينظر : الجنى الداني , ص 349 .
- (22) ينظر : رصف المباني , ص 469 .
- (23) ينظر : شرح المفصل 8/116 .
- (24) نتائج الفكر , ص 299 .
- (25) ينظر : ارتشف الضرب 5/2367 .
- (26) ينظر : جواهر الأدب للإربلي , ص 38 .
- (27) المقتضب 4/307 .
- (28) مغني الليبب 2/659 .
- (29) أمالى ابن الشجري 2/133 .
- (30) جواهر الأدب , ص 38 .
- (31) شرح الكافية الشافية 3/1655 .
- (32) البحر المحيط 1/191 .
- (33) البحر المحيط 1/191 .
- (34) رصف المباني , ص 514 .
- (35) الإنقان للسيوطى 1/179 .
- (36) ينظر: الجنى الداني , ص 355 , 356 .
- (37) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد , ص 480 .
- (38) الكتاب 4/224 .
- (39) الكتاب 2/219 , والبحر المحيط 7/67 .
- (40) ينظر : شرح المفصل 8/120 .
- (41) الهمع 4/376 .
- (42) شرح التسهيل 4/115 .
- (43) شرح التسهيل 1/46 , وشرح الرضي على الكافية 4/321 .
- (44) ينظر: الجنى الداني , ص 390 , وشرح التسهيل 4/115 , والهمع 4/368 .
- (45) الأغاني 23/281 , وشرح المفصل 8/114 , ومغني الليبب 1/54 , وجواهر الأدب , ص 336 .
- (46) شرح المفصل 8/115 .
- (47) ينظر: مغني الليبب 2/345 , والجنى الداني , ص 506 , والهمع 4/391 .
- (48) أمالى السهيلي , ص 45 , والمقرب 1/294 .

- (49) خزانة الأدب 11/204 ، والجني الداني ، ص 422 ، 423 .
- (50) ارتشاف الضرب 5/2369 .
- (51) رصف المباني، ص 427 .
- (52) معاني الحروف ، ص 105 .
- (53) الجنى الداني ، ص 420 .
- (54) الجنى الداني ، ص 433 ، وينظر : شرح الكافية الشافية 2/882 .
- (55) الجنى الداني ، ص 433 .
- (56) معاني القرآن 2/371 .
- (57) معاني الحروف ، ص 106 .
- (58) شرح الرضي على الكافية 6/71 .
- (59) شرح الكافية الشافية 2/887 .
- (60) ارتشاف الضرب 5/2369 .
- (61) الجنى الداني، ص360 ، ورصف المباني ص 148 ، ارتشاف الضرب 5/2368 .
- (62) رصف المباني ، ص 252 .
- (63) الجنى الداني ، ص 433 .
- (64) ارتشاف الضرب 5/2368 .
- (65) المصدر نفسه .
- (66) الكافية في النحو ، ص 229 .
- (67) الكتاب 3/151 ، وينظر : معاني الحروف للرماني ، ص 110 .
- (68) نتائج الفكر ، ص 127 .
- (69) المقتضب 1/49 .
- (70) ينظر: خزانة الأدب 4/145 ، 11/318 ، الكتاب 3/107 ، شرح المفصل 9/94 ، البحر المحيط 7/106 ، معنى الليب 1/33 .
- (71) الكتاب 2/234 ، وشرح المفصل 8/83 ، ومعاني الحروف للرماني ، ص 121 ، ومعنى الليب 1/33 .
- (72) ينظر : معنى الليب 1/34 .
- (73) ينظر : المقتضب 2/134 ، 135 ، والكافية في النحو لأبن الحاجب ، ص 230 .
- (74) الكتاب 4/222 .
- (75) ينظر: رصف المباني ، ص 343 .
- (76) ينظر : أمالی ابن الشجري 2/569 ، رصف المباني 382 .
- (77) البيت للأعشى في ديوانه ، ص 28 ، وفي الكتاب 2/46 ، وفي معاني الحروف للرماني, ص 131 .
- (78) معاني القرآن للفراء 1/244 .
- (79) معاني القرآن وإعرابه 4/323 .
- (80) أمالی ابن الشجري 2/569 .
- (81) ينظر: الهمع 4/360 .
- (82) ينظر: البرهان للزركشي 4/179 .
- (83) الجنى الداني, ص342.
- (84) التبيان 1/459 .
- (85) الجنى الداني ص342, وينظر : معنى الليب 2/350 .
- (86) ينظر: الجنى الداني, ص343.
- (87) معنى الليب 2/350 .
- (88) ينظر : شرح المفصل 8/142 .
- (89) معنى الليب 1/33 .
- (90) شرح المفصل 8/142 .
- (91) معنى الليب 1/31 .
- (92) ينظر: الجنى الداني, ص233.
- (93) شرح المفصل 8/141 .
- (94) شرح المفصل 8/140 .
- (95) الجنى الداني ,ص59,60 .
- (96) معنى الليب 1/138 .
- (97) الجنى الداني, ص59.
- (98) معاني الحروف, ص42.
- (99) معاني الحروف, ص109.
- (100) ينظر: الخصائص 1/197 .

- (101) الاقتراح للسيوطى, ص116.
- (102) تذكرة النهاة, ص497.
- (103) معانى الحروف, ص101.
- (104) الكتاب 224/4 .
- (105) ينظر ارتشاف الضرب 1898/4 .
- (106) رصف المباني, ص360.
- (107) شرح الألفية لابن الناظم, ص709.
- (108) رصف المباني, ص361,360.
- (109) معانى الحروف, ص123.
- (110) شرح المقدمة الجزولية 807/2 .
- (111) رصف المباني, ص380.
- (112) الكتاب 221/4 .
- (113) شرح التسهيل 22/1 .
- (114) ينظر مغني اللبيب 242/1 .
- (115) ينظر: شرح ملحة الإعراب للحريري, ص219.
- (116) الكتاب 222/4 .
- (117) ينظر: شرح التسهيل 18/1 .
- (118) الصاحبى فى فقه اللغة, ص169.
- (119) ينظر: شرح الرضي على الكافية 6/17.
- (120) الهمع 170/4 .
- (121) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 517/1 .
- (122) شرح المفصل 8/19 .
- (123) الفصول الخمسون, ص216.
- (124) رصف المباني, ص257, وينظر: التبيان للعكبي 331/1 .
- (125) شرح المفصل, ص8/18 .
- (126) ينظر: النشرفى القراءات العشر لابن الجزري 227/2 .
- (127) ارتشاف الضرب 4/1756 .
- (128) ينظر: شرح الرضي على الكافية 6/217 .
- (129) ينظر: مغني اللبيب 1/172 .
- (130) شرح الرضي على الكافية 6/217 .
- (131) الجنى الدانى, ص254 .
- (132) مغني اللبيب 1/171, والهمع 4/377 .
- (133) معانى القرآن للفراء 1/282 .
- (134) ينظر: رصف المباني, ص287 .
- (135) ينظر: مغني اللبيب 1/188 .
- (136) ينظر: الجنى الدانى, ص578, والهمع 4/384 .
- (137) النكت الحسان لأبى حيان, ص287 .
- (138) الجنى الدانى, ص579 .
- (139) كتاب اللامات, ص66, وينظر: الجنى الدانى, ص95 .
- (140) سر صناعة الإعراب 1/373 .
- (141) أمالى ابن الشجري 2/440 .
- (142) ينظر: كتاب اللامات, ص78 .
- (143) ينظر: جواهر الادب للأربلي, ص83 .
- (144) الجنى الدانى, ص135 .
- (145) رصف المباني, ص312 .
- (146) ارتشاف الضرب 4/1901 .
- (147) رصف المباني, ص314 .
- (148) ينظر: شرح المفصل 9/17 .
- (149) ينظر: البرهان 4/334 .
- (150) معانى الحروف, ص65 .
- (151) سر صناعة الإعراب 1/332 .
- (152) الجنى الدانى, ص194 .

- (153) ارتشاف الضرب 985/2.
(154) ينظر: شرح التسهيل 258/1.
(155) الجنى الداني، ص 195.
(156) ينظر: الجنى الداني، ص 195، وارتشاف الضرب 986/2.
(157) رصف المباني، ص 164.
(158) الكتاب 59/1.
(159) ينظر: أسرار العربية، ص 145.
(160) الكتاب 59/1.
(161) شرح الكافية الشافية 1/431.
(162) الكتاب 296/2.
(163) المقتضب 382/4.
(164) شرح المفصل 109/1.
(165) المقرب 104/1.
(166) المقتضب 382/4.
(167) ينظر: ارتشاف الضرب 3/1209، والهمع 1/120.
(168) الأشباه والنظائر 1/98.
(169) مجالس ثعلب 1/65.
(170) الكتاب 59/1.
(171) الكتاب 59/1.
(172) نتائج الفكر، ص 57.
(173) الأصول في النحو 1/55.
(174) شرح التسهيل 4/12.
(175) ينظر: الأشباه والنظائر 1/277.
(176) شرح جمل الزجاجي 1/423.
(177) التعليقة على كتاب سيبويه 2/130.
(178) سر صناعة الإعراب 1/129.
(179) معاني الحروف، ص 36.
(180) الجنى الداني، ص 381.
(181) رصف المباني، ص 181.
(182) معاني الحروف، ص 65.
(183) الكتاب 14/1.
(184) معاني الحروف، ص 109.
(185) شرح جمل الزجاجي 1/422.
(186) شرح جمل الزجاجي 1/422.
(187) مغني اللبيب 1/138.
(188) معاني الحروف، ص 98.
(189) الجنى الداني، ص 260.
(190) جواهر الأدب، ص 37.
(191) الأشباه والنظائر 1/285.
(192) الأشباه والنظائر 1/285.
(193) الخصائص 3/60.
(194) تذكرة النحاة، ص 497.
(195) تذكرة النحاة، ص 497.
(196) شرح المفصل 9/18.
(197) إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص 230.
(198) الأقتراح، ص 77.
(199) الأشباه والنظائر 3/113.
(200) جواهر الأدب، ص 208, 209.
(201) الأقتراح، ص 77.
(202) خزانة الأدب 8/420، ومغني اللبيب 1/30.
(203) مجالس ثعلب 1/322.
(204) شرح التسهيل 4/82.

- (205) ينظر البحر المحيط 6/175
- (206) شواهد التوضيح، ص 19.
- (207) الأشباء والنظائر 3/114.
- (208) الأشباء والنظائر 1/280.
- (209) أسرار العربية، ص 145.
- (210) التبيين للعكري، ص 351.
- (211) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه 2/264.
- (212) نتائج الفكر، ص 99.
- (213) الكتاب 3/152.
- (214) المقضب 1/49.
- (215) المقضب 2/363.
- (216) ينظر: الكتاب 1/67 وشرح المفصل 8/102.
- (217) الصلة: مصطلح كوفي يقابل الزيادة عند البصريين، ينظر مصطلحات النحو الكوفي للدكتور عبد الله الخثran، ص 38.
- (218) الكتاب 4/221.
- (219) معاني القرآن للفراء 2/399.
- (220) الخصائص 1/199.
- (221) المقرب 1/102.
- (222) كتاب اللامات، ص 144.
- (223) المصدر نفسه.
- (224) شرح التصريح 1/237.
- (225) البيت لزهير في ديوانه ، ص 17، ومعنى الليب 1/41 وارتشاف الضرب 4/2210.
- (226) الهمع 2/230.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .

- 1- الإنقان في علوم القرآن للسيوطى ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة المشهد الحسيني ، القاهرة ط 1، 1967م.
- 2- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسى ، تحقيق وشرح دراسة ، د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1، 1998 م.
- 3- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: محمد بهجة العطار ، دمشق .
- 4- الأزهية في علم الحروف للهروي ، تحقيق: عبد المعين الملوي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، 1982م.
- 5- الأشباء والنظائر في النحو، للسيوطى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ، ط 2، 1940.
- 6- اصلاح الخل الواقع في الجمل للبطليوسى، تحقيق وتعليق: د. حمزه عبد الله الشترى، دار المريخ ط 1979م.
- 7- الأصول في النحو، لابن السراج ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 3، 1988 م .
-8
- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء ، الدار التونسية للنشر ودار الثقافة، بيروت ، ط 6، 1983م، وطبعه دار الكتب العلمية، بيروت 1992م.
- 9- الاقراح في علم أصول النحو ، للسيوطى ، قدم له وضبطه وشرحه د. احمد سليم الحمصي ، ود. محمد احمد قاسم ، جروس برس ، ط 1، 1988 م .
- 10- أمالى ابن الشجري ، لابن الشجري ، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناхи / ط 1 ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1992م.
- 11- البحر المحيط (تفسير البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسى . دراسة وتحقيق : عادل احمد عبد المقصود وآخرين ، دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 ، 1993م.
- 12- البرهان في علوم القرآن للزركشى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل - بيروت ، ط 1، 1988م.
- 13- التبيان في إعراب القرآن للعكري ، تحقيق علي محمد البجاوى ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 1987م.
- 14- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والковيين للعكري، تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، ط 2000م.
- 15- تذكرة النحة، لأبي حيان ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 1 ، 1986 .
- 16- التعريفات للجرجاني ، تصحيح احمد سعد علي ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة .
- 17- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة ، ط 1، 1990م.
- 18- الجنى الداني ، في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1، 1992م.

- 19- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، للإربلي ، صنعته إميل بديع يعقوب ، دار النفائس ، بيروت ، ط 1، 1991.م.
- 20- الحجة في علل القراءات السبع، للفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، 1965.م.
- 21- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مطبعة دار الشروق ، بيروت ، ط 1971.م.
- 22- حدود النحو، للفاكهي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، دار الامل، إربد،الأردن.
- 23- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد الكافية ، للبغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ومكتبة الخانجي ، دار الرافعي ، القاهرة ، 1968 .
- 24- الخصائص لابن جني ، تحقيق: محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب في القاهرة ، 1952.م.
- 25- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، طبعته : دار صادر ، دار بيروت ، ط 1، 1960.م.
- 26- ديوان جرير بن عطية ، تحقيق : نعمان امين طه ، دار المعارف ، مصر وطبعه دار مكتبة الحياة ، ط 3.
- 27- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1988.م.
- 28- رصف المباني في شرح حروف المعاني للملائي ، تحقيق د.احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1975.م.
- 29- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : د.شوقى ضيف ، دار المعارف ، دار المعارف ، مصر، ط 3، 1980.م.
- 30- سر صناعة الأعراب ، لابن جني . دراسة وتحقيق. د.حسن هنداوى ، دار الفلم - دمشق ، ط 2، 1993 .م.
- 31- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، لابن الناظم ، المطبعة الطولية ، النجف، 1914.م.
- 32- شرح ألفية ابن معطي،لابن مالك ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ، و. محمد بدوي مختون ، دار هجر ، ط 1، 1985.م.
- 33- شرح التسهيل،لابن مالك ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ، و. محمد بدوي مختون ، دار هجر ، ط 1، 1990.م.
- 34- شرح التصریح علی التوضیح،للأزهري ، دار الإحياء للكتب العربية ، مطبعة مصطفی البابی الحلبي ، القاهرة.
- 35- شرح جمل الزجاجي لأبن عصفور ، تحقيق: د.صاحب أبو جناح ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1982-1980.
- 36- شرح الرضي على الكافية،لرضي الدين الاسترابادي،تحقيق: يوسف حسن عمر،بيروت.
- 37- شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني،للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق: د. البدراوي زهران،دار المعارف ، مصر، ط 2.
- 38- شرح كافية ابن الحاجب في النحو،لرضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية،بيروت ، لبنان.1985.م.
- 39- شرح الكافية الشافية ، لأبن مالك ، حققه وقدم له : د. عبد المنعم احمد هريدي ، مركز البحث العلمي ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ، ط 1، 1982.م.
- 40- شرح المفصل،لابن يعيش،علم الكتب ،بيروت،لبنان ، ومكتبة المتنبي ، بغداد.
- 41- شرح المقدمة الجزوئية الكبير، لأبي علي الشلوبين، درسه وحققه: د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 2، 1994.م.
- 42- شرح المقدمة المحسبة ،لابن بابشاذ،تحقيق: خالد عبد الكريم،المطبعة العصرية ، الكويت، ط 1، 1976.م.
- 43- شرح ملحة الإعراب،لحريري ، حققه علق عليه: د. احمد محمد قاسم ، مكتبة التراث، المدينة المنورة ، ط 1، 1991.م.
- 44- شواهد التوضیح والتصریح لمشکلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ، ط 3، 1983.م.
- 45- الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها و السنن العرب في كلامها لابن فارس ، حققه وضبط نصوصه د. عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف - بيروت ، ط 1، 1993.م.
- 46- الفصول الخمسون،لابن معط ، تحقيق ودراسة : محمد محمد الطناحي .
- 47- الكافية،لابن الحاجب،مطبعة مصطفی البابی ، ط 4، 1949.م.
- 48- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط 4 ، 2004 م .
- 49- اللامات ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار صادر ، بيروت ، ط 2، 1992.م.
- 50- اللامات ، للهزوي و تحقيق الدكتور احمد عبد المنعم الرصد ، مطبعة حسان ، ط 1، 1984.م.
- 51- مجالس ثعلب ،شرح وتحقيق : الشيخ عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط 5، 1987.م.
- 52- مصطلحات النحو الكوفي ، للدكتور عبد الله بن حمد الخثران،دار هجر، القاهرة ، ط 1، 1990.م.
- 53- معانى الحروف،للرماني ،تحقيق: د.عبد الفتاح شلبي ، دار نهضة مصر ، القاهرة، 1973.م.
- 54- معانى القرآن،للفراء ، تحقيق محمد علي النجار واحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتاب – بيروت ، ط 2، 1980.م.
- 55- معانى القرآن وإعرابه ، للزجاجي ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب ، بيروت ، ط 1، 1988 .م.
- 56- مغني الليب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنباري تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط 5، 1979.م.
- 57- المقضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، 1963.م.
- 58- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق: أحمد عبد السنار الجواري و عبد الله الجبورى ، بغداد، ط 1، 1971.م.
- 59- ملحة الإعراب ، للحريري، تحقيق: د.فائز فارس ، 1991.م.
- 60- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي ، تحقيق د.محمد ابراهيم البنا ، دار الرياض للنشر والتوزيع، ط 2، 1984.م.

مجلة جامعة كربلاء العلمية – المجلد العاشر – العدد الثاني / أنساني / 2012

- 61- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان الاندلسي ، تحقيق ودراسة : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2، 1988م.
- 62- النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تصحيح ومراجعة مهد علي الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت،لبنان .
- 63- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطى ، تحقيق احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان, ط1، 1998م.